APLC/MSP.14/2015/WP.10

27 November 2015
Arabic
Original: French

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الرابع عشر

جنيف، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ٢(ج) من جدول الأعمال المؤقت

وضع الاتفاقية وسير عملها. عرض وتقرير ومناقشة وقرار بشأن ما يلي: الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بولاية اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز

مقدم من النيجر[(١)]

١- صدقت جمهورية النيجر على الاتفاقية في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩ ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إليه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وبموجب المادة ٥ من الاتفاقية كان يتعين على النيجر أن يؤكد، أو ينفي، بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وجود ألغام مضادة للأفراد في المناطق المشار إليها، ويؤكد تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في حال ثبوت وجودها.

٢- ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، يشهد النيجر حالة من انعدام الأمن بسبب ما ترتكبه إحدى الحركات المسلحة من أعمال عنف تم خلالها زرع ألغام تسببت في عرقلة تنقل السكان المحليين والشركاء الإنمائيين.

٣- وفي عام ٢٠١١، أوفد النيجر بعثة تقييم عقب تغير الوضع الأمني بعد النزاع في شمال البلد واندلاع الأزمة الليبية. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أنجز النيجر عمليات مسح تقني وغير تقني كشفت وجود حقل ألغام مضادة للأفراد شمالي منطقة أغادز، وبالتحديد في مقاطعة بيلما

(١) قُدم هذا الموجز بعد الموعد المحدد.

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ديركو) عند مركز ماداما العسكري المتقدم. وفي ظل هذا الوضع، طلب النيجر تمديد الأجل المحدد لتدمير هذه الألغام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمدة سنتين، وقُبل طلبه.

٤- وتعلّق طلب التمديد الأولي بإزالة الألغام في منطقة مساحتها ٤٠٠ ٢ متر مربع. غير أن المسح التقني الذي أنجزه مختصون من النيجر في أيار/مايو ٢٠١٤ كشف وجود ألغام في منطقة مساحتها ٣٠٤ ٣٩ أمتار مربعة؛ وكشف أيضاً، عند بدء عملية إزالة الألغام في هذه المنطقة، وجود ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات في منطقة محاذية مساحتها حوالي ٢٥٣ ١٩٦ متراً مربعاً. وقُسّمت المنطقة الملغومة الأولى التي تبلغ مساحتها ٣٠٤ ٣٩ أمتار مربعة إلى ١٢ قسماً. وسُيّج محيط المنطقة بأسلاك شائكة ووُضع تحت مراقبة حراس المركز العسكري.

٥- وانطلاقاً من حرص النيجر على احترام التزاماته بموجب الاتفاقية، فقد نشر على حسابه الخاص، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فريقاً لإزالة الألغام يتألف من أكثر من ٦٠ شخصاً. ومن مجموع المساحة البالغة ٣٠٤ ٣٩ أمتار مربعة، أزيلت الألغام حتى اليوم من مساحة قدرها ٠٠٠ ١٧ متر مربع، وكُشف ودُمّر ٧٥٠ لغماً.

٦- وللأسف، باستثناء الدعم الفرنسي المتمثل في الإجلاء الطبي لضحايا حوادث الألغام، لم يقدم شركاء النيجر الآخرون أي نوع من المساعدة خلال هذه العمليات.

٧- وعقب تقييم عام ٢٠١١، انتابت النيجر أيضاً شكوك بشأن وجود ألغام مضادة للأفراد في خمس مناطق أخرى تقع أيضاً في منطقة أغاديز. وقد بدّدت المسوحات غير التقنية المنجزة في أيار/مايو ٢٠١٤ هذه الشكوك. وزارت بعثة المسح جميع المقاطعات الريفية لمحافظة بيلما وخلصت إلى أن منطقتي بيلما وفاشي لم تشهدا قط وقوع حوادث ناجمة عن ألغام أو وجود متفجرات من مخلفات الحرب، وإنما شهدتا فقط حوادث ناجمة عن ألغام مضادة للمركبات.

٨- وبالنظر إلى حجم التلوث الحالي، لا يستطيع النيجر الوفاء بالتزاماته قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولهذا السبب أعدّ النيجر طلباً ثانياً لتمديد الأجل لمدة خمس سنوات إضافية من أجل إزالة الألغام المضادة للأفراد.

٩- وبالنظر إلى المشاكل المناخية مثل العواصف الرملية وموجات الحر الشديد والبرد القارس؛ وطبيعة الرحلة بين نيامي وماداما التي تستوجب مرافقة عسكرية يومية؛ ونقص موارد اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة (اللجنة)، تراجع مردود عمليات إزالة الألغام بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، اضطرت حكومة النيجر نتيجة اكتشاف منطقة ملغومة بمحاذاة الأولى، على مساحة قدرها ٥٢٣ ١٩٦ متراً مربعاً، إلى اعتبار تدمير أو تطهير جميع الألغام المضادة للأفراد الواقعة في منطقة ماداما مهمة مستحيلة، فطلبت تمديد الأجل المحدد لهذا الغرض. وبالنظر إلى عدم توافر دعم من الشركاء وإلى نقص الموارد، وفي ظل ظهور أولويات جديدة مثل مكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة ومكافحة المجموعات الإرهابية، يطلب النيجر تمديد الأجل المحدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

١٠- وفي إطار الاستعداد لإتمام العمل المتبقي اتخذ النيجر التدابير التالية: وضع قواعد وطنية وفقاً للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، ووضع إجراءات عملية دائمة، وتدريب وإعادة تدريب مزيلي الألغام، وتدريب ونشر ثمانية موظفين للاتصال المجتمعي لتوعية سكان المنطقة الشمالية (كاوار)، واقتناء أدوات تقنية إضافية لإزالة الألغام، والتخطيط لوضع برنامج محدد مدته سنتان (٢٠١٤-٢٠١٥) من أجل تطهير منطقة ماداما، وتأكيد، أو نفي، وجود ألغام في باقي المناطق المشتبه في احتوائها ألغاماً مضادة للأفراد، وتطهير هذه المناطق وإزالة الألغام منها. وإلى جانب مزيلي الألغام الذين استفادوا سابقاً من التدريب أو إعادة التدريب ونُشروا في ماداما، دُرّب ٤٠ مزيل ألغام إضافياً في شباط/فبراير ٢٠١٥ لتعزيز الفرق الموجودة بالفعل في منطقة ماداما.

١١- وفيما يتعلق بالإفراج عن الأراضي بعد تطهيرها وإزالة الألغام منها، استفاد النيجر من تجربة بلدان أخرى من خلال أنشطة التعاون وتبادل المعلومات، كما استفاد على وجه الخصوص من المعايير الدولية والوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام. ويعتزم النيجر إنهاء عملية إزالة الألغام في المنطقة الأولى قبل الإفراج عن الأراضي لفائدة وزارة الدفاع الوطني.

١٢- وفي أعقاب النزاع المسلح الأول (١٩٩١-١٩٩٥) الذي نشب بين القوات الحكومية والحركات المسلحة غير الحكومية وبغية الحفاظ على السلام، أنشأ النيجر، على غرار سائر بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة، وذلك بموجب مرسوم صدر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتتولى هذه اللجنة تنسيق عملية تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأسلحة التي وقّعها النيجر وصدّق عليها. وهي هيئة مشتركة بين الوزارات تنسق أنشطتها أمانة دائمة وتتألف من ست لجان فرعية تتولى إحداها مكافحة الألغام والذخائر العنقودية.

١٣- ووضعت خطة عمل لإزالة الألغام في منطقة ماداما للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتتوخى خطة العمل بلوغ ما يلي: '١' إزالة الألغام من المناطق الملغومة أو الملوّثة في مخيم ماداما العسكري وتحديد باقي المناطق المشتبه في احتوائها ألغاماً، و'٢' تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة، ومتابعة الإجراءات وتقييمها. وتنص الخطة على أن تقتني اللجنة في عام ٢٠١٦، على حسابها الخاص، أدوات رصد وتعليم ووسم، وتزود مزيلي الألغام بما يلزم من التجهيزات وتدربهم وتعيد تدريبهم قبل نشرهم في الميدان في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠.

١٤- ويبلغ إجمالي ميزانية الأنشطة المقررة ٨٧٥ ٢٠١ ٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، توفّر منها اللجنة ١ مليون دولار من الميزانية الوطنية على مدى خمس سنوات، في انتظار توفير المبلغ المتبقي البالغ قدره ٨٧٥ ٢٠١ ٢ دولاراً. وأبدى النيجر، رغم إمكاناته البسيطة، الإرادة السياسية لتقديم مساهمة مالية وعينية تغطي ٥٠ في المائة من تكلفة البرنامج. ويتلقى

النيجر دعماً من الشركاء الثنائيين أو متعددي الأطراف سيساعده كثيراً في ضمان تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية. وبالنظر إلى صعوبة الوصول إلى المنطقة، لا بد أيضاً من توفير أجهزة تكنولوجية متطورة من قبيل أدوات الحماية والكشف وأدوات متحركة.

١٥- ولا تزال اللجنة تبحث عن التمويل لتنفيذ خطة عملها المتعلقة بإزالة الألغام في ماداما. وتجدر الإشارة إلى أن النيجر لا يستطيع، من دون دعم شركائه، تقديم أي ضمانات بتطهير ماداما من الألغام.

١٦- وعوامل الخطر التي قلصت، ولا تزال تقلص، مردود عمل مزيلي الألغام في الميدان تتمثل في وقوع منطقة تنفيذ المشروع في المناطق الحدودية للنيجر التي تتسم ببيئة قاسية ومسالك وعرة وينعدم فيها الأمن بسبب التهديدات الإرهابية في البلد وعلى الحدود مع بعض البلدان المجاورة. وفيما يتعلق بعامل انعدام الأمن الذي لا يمكن التنبؤ به أحياناً، اتخذت اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة الإجراءات المناسبة للحد منه عن طريق نشر فريق أمني معزز عند إزالة الألغام لأغراض إنسانية، والسعي إلى التعاون مع السكان المحليين. ورغم كل ذلك، يتمثل عامل الخطر الوحيد الذي يعوق حسن تنفيذ الأنشطة في نقص الموارد.